

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

أ. شيباني سليمان
د. شين لزهر

جامعة الجزائر3
جامعة بومرداس

الملخص:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة، ناشئة أو من الدول المتخلفة، كما يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها لاسيما أمام اتساع دورة التجارة الخارجية وتطور أسواق المالية الدولية، ولقد أصبح تركيز الاقتصاديين المعاصرين والمتخصصين في المالية الدولية ينصب على دراسة أنظمة أسعار الصرف وكذا العوامل التي تتحكم في تحديدها.

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر الحوري في اقتصاد المالية الدولية، و عنصر مهم في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تناول سعر الصرف من حيث الماهية والأسباب والنظريات في الجانب النظري وكذا النمذجة القياسية عن طريق البحث عن أحسن نموذج يؤدي الى دور اكثر فعالية لسعر الصرف في الاقتصاد. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمذجة، النظريات، الكتلة النقدية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

Abstract :

The exchange rate is one of the economic and financial indicators that reflect the economic performance of any country quality, whether from developed countries, emerging or from underdeveloped countries, as is the exchange rate economically variable squeamish because of internal and external stimuli that are exposed, especially in front of the widening foreign trade cycle and the evolution of financial markets international, and has become a contemporary and specialists in international finance economists' focus is on the study of exchange rate regimes as well as the factors that control the identified.

Exchange rate mechanism is the pivotal element in the international financial economy, and an important element in the modern financial thought, is of extreme importance in adjusting and settling the balance of payments of the country, especially those of developing countries.

Through this study, we will try to deal with the exchange rate in terms of essence and the reasons and theories in the theoretical side as well as the standard modeling by searching for the best model leads to a more effective exchange rate's role in the economy.

Key words: The exchange rate, modeling, theories, money supply, balance of trade and balance of payments.

المقدمة:

أولى الباحثون والعلماء الاقتصاديين أهمية كبيرة لتحديد مفهوم شامل لسعر الصرف والتي ترجمت في وجود محاولات عديدة تمثلت في تعدد النظريات والمفاهيم قصد بلورت مفهوم حقيقي ساهم في تشخيص الواقع ويؤسس لنظريات جديدة في الموضوع، ومفسرا للتغيرات المختلفة للاقتصاد وللأزمات الاقتصادية، ومحاولة فهم الظاهرة التي تتميز بالتشابك بين أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، وذلك بتحليل الفارق الجوهرى بين المدفوعات الداخلية التي تتم بواسطة عملة البلد

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

والمدفوعات الدولية التي تتضمن وحدات من العملات المتعددة، الأمر الذي يبين وجود علاقة بين مختلف العملات والتي سميت فيما بعد بأسعار الصرف، وهي عبارة عن ثمن عملة دولة ما مقومة بعملة بلد آخر.

في هذا الإطار، ظلت الجزائر ولفترات طويلة تعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية حيث انعكس ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي للبلد على المدين القصير والطويل، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى بذل الجهود لإيجاد آليات تساعد على استقرار سعر الصرف في المدى الطويل.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في تحديد أهمية سعر الصرف في الحد من الاختلالات على مستوى الاقتصادي وكذا المساهمة في عملية النمو، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

"ما هي محددات سعر الصرف في الجزائر؟".

الفرضيات: تم صياغة الفرضيات التالية

✓ إن التقلبات في السياسة الاقتصادية الكلية من أهم العوامل التي ساهمت في تعدد أسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل.

✓ سياسة التخفيض هي إجراء لاسترجاع القيمة الحقيقية للعملة.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تكمن في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذا البحث، يتمثل في محاولة إظهار دور سياسة الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي الحديث، ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل، ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد آثارها السلبية، واقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تساهم في علاجها ومعرفة الآثار الإيجابية والعمل على تدعيمها.

منهج الدراسة:

عند دراستنا لموضوع سعر الصرف، سوف نعتمد على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، ثم نستخدم المنهج القياسي التجريبي في دراسة حالة الجزائر من خلال محاولة قياس العلاقات السببية السائدة بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له حسب النظرية الاقتصادية.

محتويات الدراسة:

المحور الأول: ماهية سعر الصرف (مفهومها، النظريات المحددة لها).

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المحور الثالث: النمذجة القياسية لسعر الصرف.

المحور الأول: ماهية سعر الصرف (مفهومها، محدداتها).

إن موضوع سعر الصرف هو بمثابة موضوع الساعة، فلا يمكن لأي بلد سواء كان متقدما أم لا الاستغناء عنه، فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول، لذا فقد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف من

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

الجانِب النظري خاصة ما تعلق بتحديد المفاهيم و التعاريف الخاصة به، وبواسطته يتم تحديد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات بين الدول، فالعالم قد عرف عدة أنظمة للصرف، بداية من نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف القابل للتعديل، نظام الصرف المعموم أو الحر ونظام الرقابة على الصرف، وكان هدف كل هذه الأنظمة الحفاظ على ثبات سعر الصرف وتنمية وازدهار المبادلات والتجارة الدولية العالمية.

أولاً: تعريف سعر الصرف

من المعلوم أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة بينهما، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى ثمن لها. ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، ومن زاوية أخرى فإذا نظرنا إلى سعر الصرف بطريقة عكسية نجد أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية¹.

1- سعر الصرف الاسمي والحقيقي:

يقصد بسعر الصرف الاسمي ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم، حيث يميل هذا السعر إلى التقلب تبعاً لظروف العرض والطلب على العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي وذلك إما عن طريق التدخل، أي بيع أو شراء العملات لأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية مثل البنك المركزي و بسعر محدد قانوناً².

$$TCER = TCEN.P / P^e \dots\dots\dots(01)$$

حيث تمثل $TCER, TCEN, P, P^e$ على التوالي: سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الاسمي، مؤشر الأسعار المحلية و مؤشر الأسعار الأجنبية.

2- سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي عند بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لقيمة العملة المحلية³.

3- سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف:

إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الاسمي، أي سعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة أخرى أجنبية، لمراعاة أثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات والواردات فقد أدت مرونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغير في سعر صرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، ويسمى هذا المفهوم "سعر الصرف الفعلي"⁴.

ثانياً: النظريات المحددة لسعر الصرف

لقد تعددت النظريات بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، واتخذت مقاييس مختلفة حيث يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، بالإضافة إلى ذلك هناك اختلاف في اثر المؤشرات الاقتصادية في تحديد قيمة العملة.

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

إن النظريات التقليدية ترجع تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم ومعدلات الفائدة ووضع ميزان المدفوعات وأبرزها هي نظرية الاقتصادي السويدي "GUSTAV CASSEL"⁵، أما حديثا فهناك عوامل أخرى مثل الإعلام والتوقعات السياسية والاقتصادية التي بإمكانها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد أسعار الصرف.

في هذا المجال نجد عدة محاولات ونماذج لتفسير سعر الصرف في الدول المتقدمة، رغم بعض المحاولات من بعض الدول النامية التي تنتهج نمط الصرف الثابت والحدود الإدارية في ظل النظام المخطط أو الموجه والرقابة على الصرف، مما يجعل تحديد سعر الصرف من الأمور الطبيعية. ومن أهم النظريات المحددة لسعر الصرف ما يلي⁶:

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية: (P.P.A)

وفي ظل نظام سعر الصرف المرن، أين يترك تحديد العملة لقانون العرض والطلب، فإن حسب هذه النظرية سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، من ثم فإن العلاقة بين عملتين تحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات أسعار الفائدة في كل من الدولتين، لذا فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوى الشرائية للعملتين.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة

رغم إخفاق نظرية تعادل القدرة الشرائية في تفسير تطور وتكوين سعر الصرف كلية لاسيما في المدى القصير أي سعر الصرف العاجل، فإن نظرية تعادل معدلات الفائدة في نمط سعر الصرف العائم لها تأثير على سعر الصرف العاجل والآجل. هذا ما يرشحها كعامل هام في تفسير الانحرافات المؤقتة لأسعار الصرف عن قيمتها التعادلية⁷ (valeur de parité).

3- نظرية المرونة الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات):

وتسمى هذه النظرية بالخلل في ميزان المدفوعات لارتباطها المباشر بفكرة ميزان المدفوعات وهيكلته، فإذا حقق هذا الأخير عجزا. بمعنى رصيد سالب هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، والعكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا أي رصيد موجب فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، فاختلال ميزان المدفوعات يؤثر بصورة كبيرة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية، وبهذا تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية⁸.

4- نظرية المرونة السعرية

معرفة مدى استجابة الصادرات والواردات، فكل عجز في الميزان التجاري يؤدي إلى خفض العملة المحلية تجاه العملات الأخرى⁹.

5- النظرية الكمية

إن زيادة عرض النقود وسرعة تداولها في اقتصاد دولة ما يؤثر في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية¹⁰.

6- النظرية الكمية

تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية¹¹.

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية

لا يمكن دراسة سعر الصرف دون معرفة العلاقة بينه وبين أهم المتغيرات التي تدخل في تفسيره، لذا سنحاول من خلال هذا البحث الوقوف عند طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المراد دراسته وأهم المتغيرات المستقلة والمفسرة له.

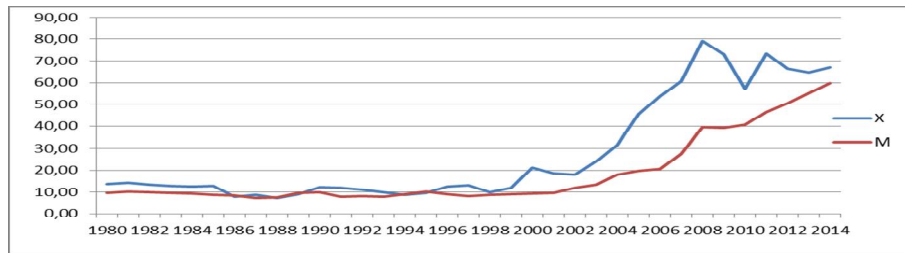
أولاً: سعر الصرف والميزان التجاري والمدفوعات

1- سعر الصرف و الميزان التجاري:

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، ويعتبر سعر الصرف أحد محدّداته الأساسية، فكلما زادت الصادرات زاد الطلب على المنتجات المحلية وزاد الطلب على العملة.

الشكل رقم (01): لصادرات و الواردات في الفترة 1980-2014

الوحدة مليار دينار



المصدر : بتصرف من الطالب من معطيات بنك الجزائر.

(www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الشكل رقم (01) أعلاه نلاحظ أن حجم المبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي كانت تشهد تذبذباً في الستينيات والسبعينيات، لكن سرعان ما بدأت في التحسن بعد ذلك، فنلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع واردات الجزائر من 35 مليار دينار سنة 1988، إلى 37 مليار دينار سنة 2003، كأعلى قيمة لها في هذه الفترة، ونسبة تغير كلي قدرها 64.6 %، ومتوسط النمو 4.01 %، هذه الزيادة استمرت بشكل كبير إلى غاية 2014، إلا أن حجم الصادرات عرف تذبذباً طوال الفترة المدروسة نظراً لتأثره بالتطور الذي يسجله سعر النفط.

2- سعر الصرف وميزان المدفوعات:

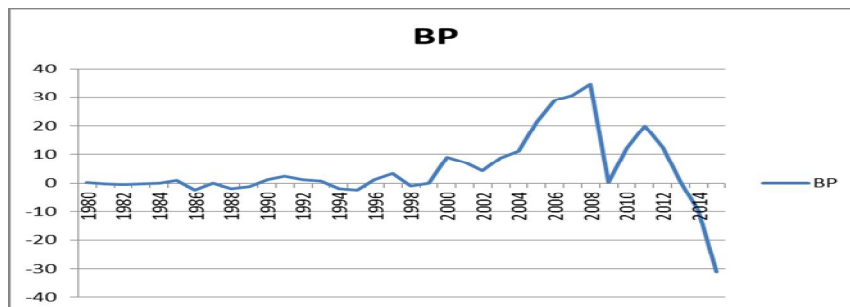
إن ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم،

✓ الحساب الجاري

✓ حساب رأس المال

شكل رقم (02): تطور ميزان المدفوعات في الفترة 1980-2014

الوحدة %



المصدر : بتصرف من الطالب من معطيات بنك الجزائر.

(www.bank-of-algeria.dz)

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن التطور المواقي في ميزان المدفوعات إلى غاية 2006 يتحدد بالظرف الجيد لأسعار البترول، فقد ارتفع متوسط أسعار البرميل مقابل سعر متوسط قدر ب 54,64 دولار للبرميل في عام 2005 و 112,94 دولار للبرميل في عام 2011 كأقصى متوسط حققه السوق النقدي.

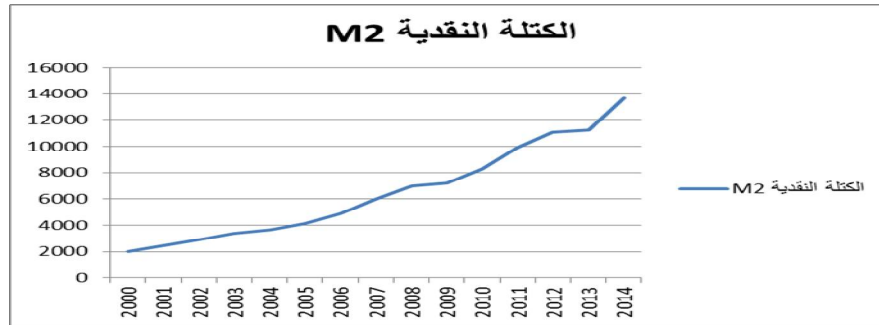
أما الفائض القياسي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى غاية 2006 وصل إلى حوالي 28,95 مليار دولار أي بنسبة 25,1 % من إجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع أساسا إلى الفائض في الميزان التجاري، قد وصل الفائض في الحساب الجاري الخارجي إلى 21,18 مليار دولار سنة 2005 مقابل 11,12 مليار في سنة 2004 و 4,37 مليار في سنة 2002، حيث استمر تحقيق هذا الفائض خلال الفترة المدروسة أي حتى 2014.

ثانيا: سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية

إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف، من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات .

الشكل رقم (03): الوضعية النقدية في الفترة 1980-2014

الوحدة مليار دينار



المصدر: بتصرف من الطالب من معطيات بنك الجزائر

(www.bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن تطور مجموع الموجودات الصافية يعكس النتائج الجيدة المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات والمحققة خاصة في 2006، حيث بلغ مجهود ذو الأهمية البالغة في الوضعية النقدية المجموع 5515,05 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2006 مقابل 4856,77 مليار دينار في نهاية جوان 2006 وقد انتقلت من 3485,45 مليار دينار في جوان 2005 إلى 4179,66 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2005، وهو التاريخ الذي تجاوزت فيه الموجودات الخارجية الصافية للسيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2006، حيث تميزت بالنمو القوي في الكتلة النقدية (18,67 %) مقارنة مع الوتيرة المسجلة في 2013 في هذا المجال. وذلك بعد الاتجاه التنازلي خلال السنوات العشر السابقة.

ثالثا: سعر الصرف ومعدل الفائدة

حسب فيشر فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أن تتعادل مع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع في التغير في سعر الصرف.

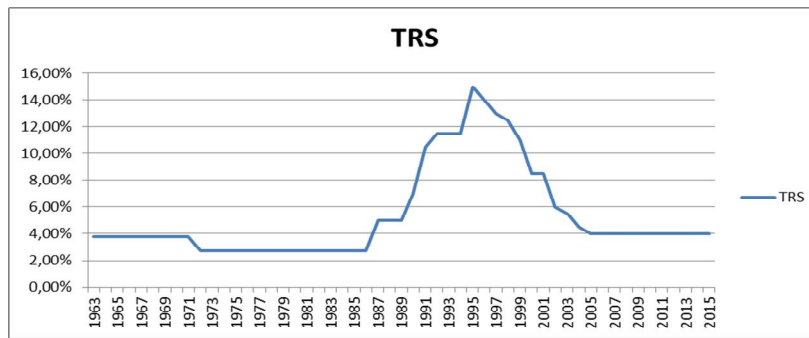
إن الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والسندات الأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة (Interest Rate Differential)، والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحا منه متوسط أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا ومع ثباتها في الدول الأخرى، فإن الفرق بين أسعار الفائدة يزداد وبالتالي فإن سعر صرف الدولار يرتفع. أما في حالة الجزائر وباعتبار أن سعر الفائدة هو معدل إعادة الخصم،

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

فإن الشكل التالي يبين لنا كيف تطور منذ 1980 إلى 2014.

شكل رقم (04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

الوحدة %



المصدر: بتصرف من الطالب من معطيات بنك الجزائر.

(www.bank-of-algeria.dz)

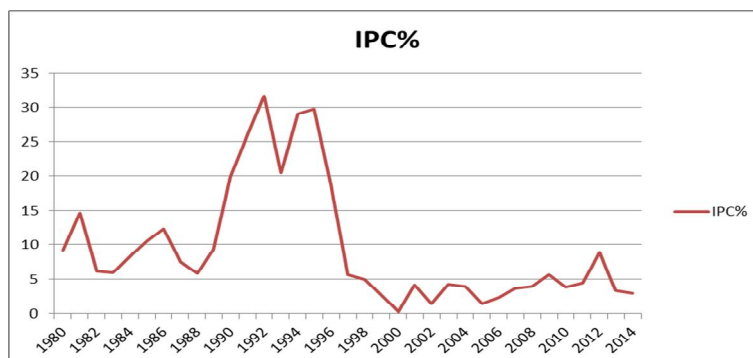
يوضح لنا الشكل رقم (04) التسيير الإداري لسعر إعادة الخصم من 1965 إلى 1990، فقد كان يحدد من قبل متخذي القرار أو السلطات النقدية مما يوحي أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من الاختلال مما يجعل الدولة تتدخل في كل مرة، أما بداية من 1990 إلى يومنا هذا فالمنحنى البياني أعلاه يبين دور الاقتصاد في تحديد سعر إعادة الخصم أي أنه يتغير حسب الظروف الاقتصادية، حيث بلغ أكثر من 15% وهو أقصى معدل يصل إليه منذ الاستقلال ليبدأ بالتراجع من سنة 1995 إلى غاية 2004 حيث بلغ أقل من 4 بالمائة و إلى يومنا هذا.

رابعاً: التضخم وسعر الصرف

إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محلياً، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري. ومن ثم ميزان المدفوعات و بالتالي على استقرار سعر الصرف.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة (1980-2014)

الوحدة %



المصدر: بتصرف من الطالب من معطيات بنك الجزائر.

(www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك عرف ارتفاعاً متواصلاً طيلة 18 سنة الأخيرة (أكثر من ستة أضعاف) حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال 1987-2004 قدر نسبته 13.03%، ويعكس هذا

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة ، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن نسبة 20 % خلال الفترة 1990-1996 ثم وصلت إلى حدود نسبة 6% وأقل من ذلك بكثير في السنوات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حتى أنها شهدت قيمة سالبة سنة 2000 ، لتعرف ارتفاعا طفيفا في مطلع القرن الحالي إلى حدود نسبة 5.9% سنة 2009 و 2.92 سنة 2014 .

المحور الثالث: النمذجة القياسية لسعر الصرف.

بعد دراستنا في الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف ولا سيما الجانب المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات والمتغيرات التي تحتويها معبر عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وسوف نبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف تؤثر هذه المتغيرات في سعر الصرف الجزائري، كما نحاول البحث عن أحسن نموذج من بين النماذج المدروسة والتي تقترب من الواقع.

أولاً: تصميم النموذج

إن الصياغة النظرية للنموذج، جاءت و بعد الإلمام بالجوانب النظرية المختلفة و المتمثلة في قياس متغير سعر الصرف، في شكل دمج محددات النظرية الاقتصادية الكلية، ولتحديد الشكل العام لهذا النموذج، يفترض علينا إيجاد صيغة معينة للعلاقات الموجودة بين المتغيرات التي هي في محل دراستنا .كم تستدعي دراسة سعر الصرف في الجزائر ضرورة حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، و ذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية .ولهذا فقد تم اختيار جملة من المتغيرات المتمثلة في:

(tcen , tcer , pib , bp , ipc , x,m,m2, trs ,.....)

جدول رقم(01): متغيرات الدراسة

M2	BP	X	M	IPC	TRS	RSV	PIB	
الناتج الداخلي الخام	عرض النقود	ميزان المدفوعات	الصادرات	الواردات	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	معدل اعادة الخصم	الاحتياطي من الصرف	tcen سعر الصرف الاسمي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews .

والهدف هو دراسة علاقتها بسعر الصرف المعبر عنه ب tcen في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

ثانياً: استقرارية المتغيرات

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا تغيرت مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً . ولهذا الغرض هناك طريقتين للكشف عن استقرارية المتغيرات وهما على التوالي:

✓ دراسة دالة الارتباط (Correlogramme) التي من خلالها يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام والمركبة الفصلية.

✓ اختيار الجذر الأحادي والتي من خلالها لا يتم فقط الكشف عن هاتين المركبتين وإنما تبين الطريقة الأنجع لإرجاع السلسلة مستقرة.

وبعد استعمال الطريقتين للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاحظنا أن كل المتغيرات مستقرة.

ثالثا: تقدير معادلة سعر الصرف

في هذا الجزء نتطرق إلى تقدير معادلة سعر الصرف كمتغيرة تابعة بدلالة المتغيرات الخارجية السالفة الذكر، حيث اعتمدنا من خلال هذه الطريقة على اختيار المتغيرات المفسرة خطوة بخطوة (Stepwise regression) فيتم إقحام متغيرات جديدة مادامت لها معنوية في النموذج وحذف المتغيرات التي ليس لها معنوية أو تأثير.

كما يمكن التعبير على دالة سعر الصرف بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$tcen = f(tcen, pib, m2, ipc, x, m, tsr, bp, rsv, musd, xusd) \dots 2$$

لقد تم تحليل هذه المتغيرات بيانيا من حيث مركباتها الجوهرية واتجاهاتها العامة، ويمكن إدراج النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

الجدول رقم: (02) العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

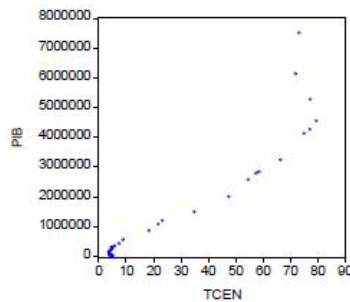
المستقل التابع	<i>tcen</i>	<i>pib</i>	<i>m2</i>	<i>ipc</i>	<i>x</i>	<i>m</i>	<i>trs</i>	<i>bp</i>	<i>rsv</i>	<i>musd</i>
	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود	وجود
	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة
	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية	خطية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews .

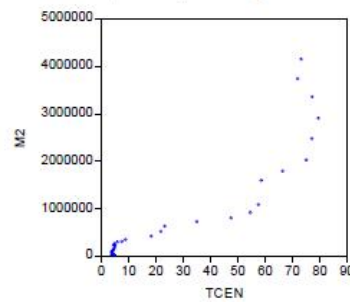
نلاحظ في الأشكال البيانية المختلفة أن العلاقات السببية كانت معظمها متشابهة والعلاقة الخطية واضحة حسب الشكل (06) (للمتغير الناتج الداخل الخام والشكل (07) للمتغير عرض النقود وعشوائية حسب الشكل (08) للمتغير دالة الواردات.

الشكل رقم: (06) علاقة سعر الصرف

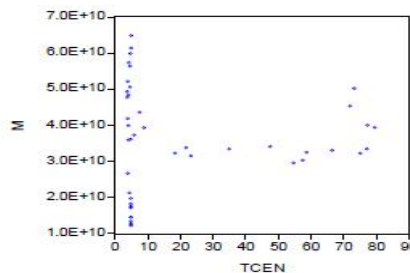
بالكتلة النقدية $m2$.



الشكل رقم: (07) علاقة سعر الصرف



الشكل رقم: (08) علاقة سعر الصرف بالواردات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews .

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

وحتى تتضح الرؤية أكثر وبحساب معامل الارتباط بين هذه المتغيرات وسعر الصرف خلال الفترة محل الدراسة، تبين لنا أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل (tcen) الجزائري والذي يساوي 0.95 هو من أكثر المعاملات (tcen) والمتغير التابع (ipc) للمؤشر العام للاستهلاك قوة مقارنة بالمتغيرات الأخرى. وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرتين. تتضح هذه العلاقة أكثر عند تفحص الجدول رقم (09)، والذي ستبينه الدراسة التقديرية.

الجدول رقم: (09) معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

المستقل	التابع	ipc	dm	dx	trs	m	x	bp	M2	pib
		0.95	-0.42	0.55	0.59	0.30	0.39	0.59	0.91	0.94
										tcen

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews .

ثالثا: تحليل النموذج

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذا يمكن صياغة العلاقة العامة (01) وفق الشكل التالي:

$$tcen = a + bpib + bm + bbp + bx + bm + bipc + \theta$$

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف نعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). إن النموذج النهائي المتحصل عليه بعد إزالة المتغيرات التي ليس لها معنوية في النموذج وذلك بعد عدة محاولات من أجل إيجاد نموذج مقبول، وقصد تصميم النموذج المعبر عن الواقع و بالاستعانة بالأدوات الاقتصادية، الإحصائية و القياسية يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ هو على الشكل:

$$tcen = -6.74 + 1.13 tcen (-1) + 5.84 m^2 + 1.27 x$$

(-2.62) (21.16) (-4.22) (1.90)
R²=0.98 Fc=1176 N=43
D.W^c=1.51

تم التقدير باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ في النموذج الديناميكي النهائي المتحصل عليه ومن خلال متغيرة سعر الصرف أنها تبشر تأثيرها بعد فترة متأخرة بسنة واحدة، وكما يتميز هذا النموذج بما يلي:

إن اتجاه العلاقة بين المتغيرات المفسرة ومتغيرة سعر الصرف، يتضح أنها تتوافق مع ما هو وارد بالنظرية الاقتصادية، حيث أن:

- ✓ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي للسنة الماضية وسعر الصرف الاسمي للسنة الحالية.
- ✓ هناك علاقة طردية بين عرض النقود m² وسعر الصرف الاسمي، حيث إذا زادت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن سعر الصرف سيزداد بقيمة 5.84 وحدة، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.
- ✓ هناك علاقة طردية ما بين الصادرات وسعر الصرف، حيث كلما تغيرت قيمة الصادرات بوحدة واحدة تغير سعر الصرف ب 1.27 وحدة.
- ✓ إشارة الحد الثابت المحصل عليها من خلال النموذج تتعارض والنظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك قد يعود الى ارتفاع نسبة التضخم الناتجة عن الزيادة في الأسعار ما عدى هذا فمن غير الممكن أن يكون سعر الصرف سالب.

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

✓ وحسب نتائج التحليل الموضحة في النموذج، نلاحظ أن المتغيرات التي اشتملت عليها تفسر 98% من التغيرات الكلية التي تمت في سعر الصرف الإجمالية مفسرة بالمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج و الباقي مفسر بعوامل أخرى وتدخل ضمن المتغيرة العشوائية.

✓ إن وجود المتغير التابع مؤخرًا بفترة واحدة في المعادلة، لا يسمح باستخدام الاختبار (DW) التقليدي لقياس وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي. في هذا الشأن و بعد الاستعانة باختبار (h-Durbin) اتضح أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

الخاتمة:

إن موضوع أسعار الصرف هو بمثابة موضوع الساعة، فلا يمكن لأي بلد سواء كان متقدما أم لا الاستغناء عنه، فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول، لذا فقد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف من الجانب النظري، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الاقتصاد ودوره في الحد من الاختلالات التي يعاني منها كثير من الاقتصاديات في العالم.

ومما سبق نستنتج أن:

✓ سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية يعكس ارتفاع معدلات التضخم في الداخل ومن ثم ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات.

مما يقلل من القدرة التنافسية للدولة المؤدي إلى تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي أو خطر التعرض لأزمة ميزان المدفوعات في النهاية.

✓ إن سعر الصرف هو بمثابة أداة ربط بين قيمة السلع والخدمات والأصول والأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في الأسواق الأجنبية.

✓ إن تخفيض قيمة العملة يهدف إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تحسين القدرة التنافسية للسلع المحلية وإعادة تكوين الاحتياطات من الصرف الأجنبي، من أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية وهذا يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار، والتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار، و التي تكون مرفوقة عادة بعملية تخفيض قيمة العملة.

✓ لم ترقى الصادرات كما كان منتظرا ولم تنقلص الواردات، ولم تتغير بنية التجارة الخارجية ولم يحصل إعادة توجيه الاقتصاد نحو إحلال الواردات بل عكس ذلك، لقد سجل تراجعاً في نسبة الاستثمارات من الناتج الإجمالي المحلي.

✓ تبقى الصادرات خارج المحروقات شبه منعدمة والمداخل مرتبطة بالمحروقات فقط بالمقارنة بالدول المجاورة رغم الإمكانيات الجبارة التي تتوفر لدى الجزائر الأمر الذي يؤثر في قيمة العملة و كذا في سعر الصرف.

✓ إن تحسن أوضاع موازين المدفوعات سمح للبنوك بالاحتفاظ بالرصيد من العملات الأجنبية والاتجار بها فيما بينها مما أدى إلى خلق أسواق ما بين البنوك للصرف الأجنبي حيث من المفترض أن يتم تحديد أسعار الصرف من خلال التفاعل بين عرض البنوك وطلبها للعملات الأجنبية.

✓ يتسم النموذج الديناميكي لسعر الصرف في الجزائر بالخطية وهو مفسر من طرف المتغيرات التالية: سعر الصرف الاسمي، عرض النقود والصادرات.

سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014)

ومن خلال هذه الدراسة يمكن لنا تقديم بعض من التوصيات، أهمها:
من أهم الاقتراحات الممكنة اقتراحها هي السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف، من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف.
العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات وعدم الاعتماد على المحروقات، وذلك لتدعيم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمواجهة الواردات واستخدامه في إدارة السياسة النقدية و المحافظة على استقرار سعر الصرف وفق المعطيات الاقتصادية.

قائمة الموامش والمراجع:

- ¹ عطوان مروان، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص 8.
- ² منصور احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص 129
- ³ سعدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 4
- ⁴ عرفان لقي حسين، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 147
- ⁵ A.Bénassy. Comment se fixent les taux de change? Un bilan. Economie et Prévision, 1993, n°107. p37-44
- ⁶ رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 5، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 405.
- ⁷ الفنيش محمد، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، سنة 2000، ص 60.
- ⁸ مايكل توماس، النقود والبنوك والاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، ترجمة، عبد الخالق أحمد، دار المريخ، السعودية، سنة 2002، ص 44.
- ⁹ حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76
- ¹⁰ الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1992، ص 25.
- ¹¹ دومينيك سالفاتور، سلسلة ملخصات شوم، نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، سنة 1993، ص 189.

¹² - RAPPORT 2005, Evolution Economique et Monétaire en Algérie.

¹³ - RAPPORT 2006, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juin 2007.

¹⁴ - Revue Beaucoup de questions restent sans réponse » 2006. crédit et bank n°22, « Les déterminants des cours de change.

¹⁵ - www.ifs.org

¹⁶ - www.cnes.dz

¹⁷ - www.ifm.org

¹⁸ - www.bank-of-algeria.dz